

Educational policies during the era of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz, may God preserve him, to achieve the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030: Analytical Study

Faris Awaid Al-Otaibi

Aeydh Ahmad Al-Muntasheri

College of Education || Umm Al-Qura University || KSA

Abstract: This study aimed to identify the educational policies in the era of King Salman bin Abdulaziz to achieve the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, by presenting the educational policies that were issued at the level of the Ministry of Education, General Education, and Higher Education. And determining the extent of its relevance to the goals of the Kingdom of Saudi Arabia 2030 vision, and the strategic goals of the Ministry of Education.

The study used the descriptive approach in the method of content analysis to describe the educational policies that were issued during the reign of King Salman bin Abdulaziz to achieve the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030 as stated in official documents and documents. And analyzing it to clarify the extent of its relevance to the goals of the Kingdom of Saudi Arabia 2030 vision, and the strategic goals of the Ministry of Education. The two researchers concluded from this analysis that educational policies during the reign of King Salman bin Abdulaziz were closely related to all axes of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia, where the greatest link was in the third axis (an ambitious nation) and its strategic goals, to which all eleven policies were linked with a rate of 0.47%, and then comes after it the second axis (a prosperous economy) and its strategic goals were 9 policies at a rate of 0.37%, and finally the link was with the first axis (a vibrant society) and its strategic goals were 5 policies at a rate of 0.16%. It was also related to all the strategic goals of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia except for one goal, where it was highly correlated with five of the strategic objectives of the Ministry of Education, where the third objective achieved (11) recurrences with a rate of 0.19%, the second and fourth goals (10) iterations with a rate of 0.17%, the ninth goal (9) iterations with a rate of 0.15%, and the sixth goal achieved (8) iterations with a rate of 0.14%. Its correlation was moderate to two of the strategic goals of the Ministry of Education, namely, the first and seventh, which were repeated (4) with a rate of 0.07%, while it was weakly linked to two of the strategic goals of the Ministry of Education, as the eighth goal was achieved (3) iterations with a rate of 0.05%, while the fifth goal was not achieved as the number of its repetitions It was (0).

Based on the results, the researchers presented a number of recommendations and proposals to strengthen the relationship between the strategic objectives of the Ministry of Education and link them to the objectives of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, the most important of which are: The educational policy should be flexible and take the initiative when there is any need for modification or change in the educational systems to meet the educational problems and the demands and needs of the society, and the Ministry of Education should pay great attention to the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia, in terms of printing and publishing on its website, re-circulating it and drawing attention to it in the educational field.

Keywords: educational policies, vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, King Salman bin Abdulaziz.

السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية

فارس عويض العتيبي

عائض احمد المنتشري

كلية التربية || جامعة أم القرى || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك من خلال عرض السياسات التعليمية التي صدرت على مستوى كل من وزارة التعليم، التعليم العام، والتعليم العالي. وتحديد مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم. ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى وذلك لوصف السياسات التعليمية التي صدرت في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كما جاءت في الوثائق والمستندات الرسمية. وتحليلها لتوضيح مدى ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم. واستنتج الباحثان من هذا التحليل بأن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع المحاور لرؤية المملكة العربية السعودية، حيث كان الارتباط الأكبر هو في المحور الثالث (وطن طموح) وأهدافه الاستراتيجية والذي ارتبطت به جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة 0.47%، ثم يأتي بعده المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) وأهدافه الاستراتيجية بواقع 9 سياسات بنسبة 0.37%، وأخيراً كان الارتباط بالمحور الأول (مجتمع حيوي) وأهدافه الاستراتيجية بواقع 5 سياسات بنسبة 0.16%، وكذلك كان لها ارتباط في جميع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية عدا هدف واحد، حيث كان ارتباطها عالياً بخمس من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الثالث (11) تكراراً بنسبة 0.19%، والهدف الثاني والرابع (10) تكرارات بنسبة 0.17%، والهدف التاسع (9) تكرارات بنسبة 0.15%، والهدف السادس حقق (8) تكرارات بنسبة 0.14%، وكان ارتباطها متوسط بهدفين من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم هما الهدف الأول والسابع الذين كان تكرارهما (4) بنسبة 0.07%، في حين كان ارتباطها ضعيفاً بهدفين من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الثامن (3) تكرارات بنسبة 0.05%، بينما لم يتم تحقيق الهدف الخامس حيث إن عدد تكراراته كان (0). واستناداً للنتائج قدم الباحثان جملة من التوصيات والمقترحات لتوثيق العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم وربطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من أهمها: على السياسة التعليمية أن تتصف بالمرونة وأن تأخذ بزمام المبادرة عند ظهور أي حاجة للتعديل أو التغيير في النظم التعليمية لمواجهة المشكلات التعليمية ومطالب المجتمع وحاجاته، ان تولي وزارة التعليم وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً وذلك من حيث الطباعة والنشر على موقعها الإلكتروني وإعادة تعميمها ولفت الانتباه لها في الميدان التربوي.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030، الملك سلمان بن عبد العزيز.

مقدمة.

لقد نال التعليم اهتماماً كبيراً منذ أن أنشئت المملكة العربية السعودية، واستمر هذا الاهتمام إلى السنوات الحاضرة، ومن مؤشرات هذا الاهتمام ما يخصص للتعليم من مخصصات من ميزانية الدولة، وقد شهد التعليم في السعودية في بداياته تطوراً يندرج مثيله في العالم، من ناحية الانتشار واستيعاب الطلاب والطالبات ومجانبة التعليم والتشجيع على الالتحاق به.

فلقد كان ظهور أول نظام للتعليم في المملكة بإنشاء مديرية المعارف العام 1343هـ وكانت بمثابة إرساء حجر الأساس لنظام التعليم للبنين، وفي العام 1346هـ صدر قرار تشكيل أول مجلس للمعارف والهدف منه وضع نظام تعليمي يشرف على التعليم في منطقة الحجاز وكان أول نظام للمدارس العام 1347هـ وتمت المصادقة عليه بالقرار رقم 146 وتاريخ 13 رجب 1347هـ (الضويحي، 2020)

ومع تطور التعليم صدر المرسوم الملكي بضم الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى وزارة المعارف العام 1423هـ وتم تعيين الدكتور خضر القرشي نائباً لوزير المعارف لتعليم البنات، وفي العام 1424هـ تم تحويل مسمى وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم، وفي 9 ربيع ثاني 1436هـ الموافق 29 يناير 2015م صدر أمر ملكي بدمجها مع وزارة التعليم العالي في وزارة واحدة باسم وزارة التعليم، وتعيين الدكتور عزام الدخيل وزيراً لها، وكان الأمير خالد الفيصل هو آخر وزير لوزارة التربية والتعليم قبل دمجها. (الضويحي، 2020)

أما على صعيد التعليم العالي فتعود البداية للتعليم العالي بالمملكة إلى العام 1369هـ عندما تأسست بمكة المكرمة كلية الشريعة، وكانت نواة التعليم العالي، وتتبع مديرية المعارف العمومية، وكلية المعلمين بمكة العام 1372هـ، والتي تحولت إلى كلية للتربية العام 1382هـ، وكانت هي وكلية الشريعة تتبعان جامعة الملك عبد العزيز بجدة، إلى العام 1401هـ عندما تأسست بمكة المكرمة جامعة أم القرى فألحقنا بها. (الضويحي، 2020)

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله ورعا- فلقد قاد مسيرة النهضة في المملكة العربية السعودية المستمرة منذ التأسيس، ونقلها إلى طور أكثر رحابة وعالمية، فقد تحولت المملكة إلى ورش عمل وبناء، في وقت يمر العالم فيه بأزمات أمنية واقتصادية ومالية وتنموية، فشهدت المملكة منذ مبايعة الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- المزيد من الإنجازات التنموية العملاقة على امتداد مساحاتها الشاسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة. (البيان، 2020)

ومن الملاحظ ان المملكة العربية السعودية تُولي أهمية كبيرة لتطوير وتعزيز التعليم؛ من أجل بناء جيل واعد يمتلك ثقافات متنوعة ومركزة على تعليم راسخ. وقد رسمت المملكة من خلال رؤية 2030 انطلاقة جديدة إلى التميز والرقى في تطوير التعليم عبر شتى مراحل ومختلف مناهجه وطرقه، وقد أولت المملكة اهتمامها بكل مراحل التعليم من تعليم عام، أو تعليم عالٍ، أو تعليم تقني ومهني، فلم تترك مرحلة تعليمية إلا وقد أعطتها اهتماماً يتناسب مع حاجياتها ومتطلباتها. (عبد الوافي، 2017)

لقد عملت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية على تطوير وبناء المناهج وفق فلسفة تربوية رائدة تتناغم مع ديننا الإسلامي الحنيف، وتُواكب مقتضيات العصر هذا، وتهدف رؤية 2030 إلى إعداد المعلم وتطويره المهني بما يتناسب مع متطلبات معلم القرن الواحد والعشرين، وما يحتاجه من تطوير مهارات، لمواكبة مجريات التطورات الفكرية والمعرفية والتكنولوجية والصناعية، وقد اتسمت رؤية 2030 في تطوير التعليم بالعديد من السمات، منها الشمولية: فالتعليم متاح لجميع أفراد المجتمع، من ذكور وإناث، ويضم مختلف المراحل العمرية من الحضانه إلى الدراسات العليا، كذلك يشمل التنوع في المناهج التعليمية مختلف المراحل العمرية بما يتناغم مع عقيدتنا الإسلامية وفكرنا العربي. (العبدلي، 2019)

والملاحظ أن التعليم حظي في هذه الرؤية بأهمية كبرى لأنه يمثل محور التقدم والتطور في فكر وقدرات ومهارات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلاً، ولقد جاءت الرؤية بخطة تطوير تركز على حزمة متكاملة من البرامج التطوير البيئية التعليمية ومواكبة خطط التنمية، ويأتي في صدارتها التحديث الشامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسين البيئة المدرسية للتحفيز على التطوير والإبداع، والتركيز على تطوير طرق التدريس وتوفير كل الإمكانيات للمعلمين، كما أن حكومة المملكة العربية السعودية سعت لإحداث تحول وطني مدروس في اقتصادها وبرامج عملها، والذي يعتمد على فكر معرفي يؤمن بالإنسان وقدراته ومهاراته ومستوى تعليمه، ليسهم في تحويل اقتصادها من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول والمهارة، والاعتماد على المصادر الأمنية والموثوقة والبرامج والمشاريع المعززة للفرص الاستثمارية والمولدة للفرص الوظيفية. (الحمري؛ الموركي، 2016)

وتأسيساً على ما سبق فإن الباحثين سيقومان بدراسة تحليلية للسياسات التعليمية التي صدرت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تُعد النُظم التعليمية هي المحرك الأساس للدول والشعوب لتحقيق خططها التنموية والاقتصادية وتقديمها في شتى مجالات الحياة، وتعتمد هذه النظم التعليمية على السياسات التي تعتمدها الدول لتكون المنطلق التي تبني خططها من خلاله، ومع التقدم التكنولوجي والتقني والتسارع المعلوماتي التي يشهدها العالم فإن الدول مُطالبه لتطوير وتحديث سياساتها التعليمية لتتواءم مع متغيرات العصر.

وكما أشارت بعض الدراسات المختصة بتحليل السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية إلى الحاجة لتطوير السياسة التعليمية التي بُنيت منذ أكثر من أربعة عقود لتواكب ما تشهده المملكة من مكانة وتقدم في شتى مجالات الحياة، حيث توصلت دراسة المناقش (2006) إلى أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة وُضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتبلي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم، من ناحية صياغة السياسة التعليمية، هناك بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها، اما من ناحية المضمون، لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه، من ناحية تطبيق هذه السياسة، لم يتم تطبيق بعض البنود وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب والبعض الآخر تم تطبيقه.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أشارت دراسة العتيبي (2018) إلى حلول مقترحة متعلقة بسياسة نظام التعليم بالمملكة ومن أهمها إعادة صياغة وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع متطلبات العصر، وتشكيل لجنة خاصة لتوضيح أسباب عدم تطبيق بنود السياسة التعليمية على أرض الواقع، والعمل على تحديد الأساليب العلمية التي تضمن تحويل أهداف وثيقة سياسة التعليم إلى واقع يسهل تطبيقه، إجراء دراسات حديثة لتحليل محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة من أجل التحديث والتطوير وتبني التحليل الدوري للسياسة التعليمية، تبني المشاركة لجميع هيئات المجتمع في بناء السياسة التعليمية للدولة، التركيز على الجودة والنوعية في المخرجات التعليمية. كما أشارت دراسة العازي (2016) التي أكدت على ضرورة مراجعة سياسة التعليم وتحديثها في ضوء التحديات التي تواجه نظام التعليم السعودي، وربطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للمملكة، وما يتبعها من إجراءات وخطط استراتيجية لتحسين العائد من التعليم. ومن خلال هذه الدراسات التي تشير إلى ضرورة تحليل السياسات التعليمية من أجل التحديث والتطوير وما يشهده التعليم من تطوير في سياساته يسعى الباحثان إلى عرض أبرز السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- وتحليلها في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال التساؤل الرئيس:

ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى وزارة التعليم،

لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟

- 2- ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى التعليم العام، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
- 3- ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى التعليم العالي، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة التي التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال:
1. التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى وزارة التعليم، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
 2. التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى التعليم العام، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
 3. التعرف على السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى التعليم العالي، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية الدراسة إلى النواحي التالية:
1. أهمية موضوع السياسة التعليمية، فالسياسة التعليمية تساعد في وضع الخطط التعليمية وتحدد الأطر التي سير عليها التعليم وتوجه القرارات وتحدد المسؤوليات.
 2. الندرة الواضحة في الدراسات المتعلقة بالسياسة التعليمية في المكتبة العربية بشكل عام والسياسة التعليمية في المملكة بشكل خاص.
 3. الكشف عن بعض الحقائق الهامة عن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لكل المهتمين في مجال التربية والباحثين ومتخذي القرارات.
 4. عرض بعض المقترحات اللازمة لتطوير هذه السياسة وذلك بالوقوف على ما ينبغي تعديله وتبديله وإضافته والمحافظة عليه من بنود هذه السياسة، والتي قد تساهم في تحسين وتطوير النظام التربوي في المملكة ليوكب التطورات العالمية في أنظمة التعليم.

مصطلحات الدراسة:

- السياسة التعليمية:
- يقصد بالسياسة التعليمية "Educational Policy" كما يعرفها الميداني (1992: 12) بأنها "المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها".

- وتعرفها وثيقة سياسة التعليم السعودية (وزارة المعارف، 1416: 5) بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة".
- ويعرفها عبيدات (2007، ص54) بأنها "مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح والتي تتضمن مجموعة من المبادئ أو الأفكار أو الاتجاهات التي تمثل الأطر العامة التي تضعها الدولة، والغاية منها توجيه النظام التربوي والعملية التربوية، وترسيخ العدالة والمشاركة والديمقراطية والمنهج العلمي".
- ويعرف الباحثان السياسة التعليمية إجرائياً بأنها " مجموعة القوانين والأنظمة، واللوائح والتشريعات، والقرارات والتنظيمات الإدارية والفنية، التي تمثل الأطر العامة التي تضعها الدولة، والغاية منها توجيه النظام التربوي والعملية التعليمية، وتبين أهدافها وتحدد مقاصدها وكانت هذه المواد مكتوبة ومعلنة بقرارات وزارية أو مراسيم ملكية".
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030:
يعرفها الباحثان كما وصفها وثيقة الرؤية بأنها " خطة جريئة قابلة للتحقيق، وتعبّر عن أهدافنا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القوة والقدرات الفريدة لوطننا. وهي ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر. (رؤية المملكة، 2030)

2- منهجية الدراسة.

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والذي أشار إليه المحمودي (2019، ص46) بأنه " محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها"، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى والذي أشار إليه المحمودي (2019، ص60) بأنه يقوم على وصف منظم ودقيق لنصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها لدراسة مضمونها وتحليله، وذلك لوصف السياسات التعليمية التي صدرت في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كما جاءت في الوثائق والمستندات الرسمية وتحليلها لتوضيح مدى ارتباطها بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، مع وضع مقترحات لاستحداث بنود جديدة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أو تعديل بعضها.

- الحدود الموضوعية: السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030
- الحدود البشرية: وذلك لوصف السياسات التعليمية التي صدرت في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كما جاءت في الوثائق والمستندات الرسمية وتحليلها لتوضيح مدى ارتباطها بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية
- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة سنة 2021

3- الإطار النظري والدراسات السابقة.

مفهوم السياسات التعليمية Educational Policy:

حظيت السياسات التعليمية باهتمام عالمي متزايد، حيث تولي الأنظمة السياسية عنايةً خاصةً بها، كونها تجسد الأهداف التربوية، وتوضح مواقف الجهات المسؤولة من القضايا المتعلقة بها، ولأن عدم وضوحها يُعد من أبرز المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي، وأن عملية صنعها تشكل تحدياً للأفراد والجماعات. (عبيدات، 2007، ص 54). وباستقراء الأدبيات في هذا المجال يلاحظ أن مفهوم السياسات التعليمية حظي باهتمام كبير من قبل الدارسين، حيث تعددت التعاريف- منها ما جاء في الوثائق الرسمية، ومنها ما جاء في الموسوعات التربوية، وأخرى في الدراسات والأبحاث- من حيث اللفظ، ورغم ذلك فإنها تدل على مفهوم مشترك ومن تلك التعاريف ما يلي (عيد، 2013، ص 37):

" السياسات التعليمية هي: تفكير منظم، يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم، التي يراها واضعوا السياسات التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة.

وهي مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية، والاتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع، نحو الأهداف الكبرى، والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه خلال حقبة زمنية معينة، وهي تمثل رؤية المجتمع."

وعرفها الألمي (2008، ص 75) بأنها: "مجموعة من الأسس والأهداف والمبادئ والمعايير التي تحدد الإطار العام للتعليم في بلير ما، وفق عقيدته، ومبادئه، وتوجه حركته، لبناء الأجيال التي تساهم في صنع وتحقيق التنمية للمجتمع".

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة لمفهوم السياسات التعليمية وبالرغم من تعددها نلاحظ أنها ركزت على ما يلي:

1. القواعد والقوانين والنظم والمبادئ والأسس العام التي تحكم العملية التربوية.
 2. الأهداف العامة للتربية والتي تخدم الأهداف العامة للمجتمع بشكل عام.
 3. أن السياسات التعليمية تتضمن مراحل التعليم المختلفة والمستويات العلمية والخبرات والاتجاهات والمهارات التي يكتسبها المتعلم وما تحتاجه العملية التربوية من إمكانات مادية وبشرية.
 4. أن السياسات التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة شأنها شأن النظم المختلفة في المجتمع تؤثر وتتأثر بتلك السياسة العامة للدولة.
 5. أن السياسات التعليمية تعكس أهداف واتجاهات المجتمع وبالتالي فلسفة المجتمع بشكل عام.
- ويرى الباحثان أن السياسات التعليمية لا تنشأ من فراغ، ولا تكون منقطعة الصلة عما قبلها وما بعدها، بل تمثل حلقة مهمة في سلسلة متواصلة لمستويات متعددة، مرتبة وفق تسلسل منطقي، تبدأ بفلسفة المجتمع وثقافته التي تشق منها فلسفة التربية والتي تنبثق عنها الأهداف التربوية، وتحددها السياسات التعليمية التي تتحدد في ضوءها استراتيجيات معينة، تترجم بدورها إلى خطط تتضمن برامج ومشاريع تربوية وتعليمية، الغاية منها تحقيق أهداف التربية والتعليم التي يطمح لتحقيقها المجتمع والمنظومة التربوية والتعليمية.

خصائص السياسات التعليمية:

- تتسم السياسات التعليمية بالعديد من الصفات والخصائص التي تمكنها من تحقيق الوظائف التي تؤديها بفاعلية (عباصرة، 2011، 42-43)، (لهلوب، 2012، ص 25-29)
- أنها ذات طبيعة توجيهية، وليست تفصيلية، فالسياسات التعليمية في حد ذاتها لا تشتمل على تفصيلات لحل كل المشكلات الموجودة في الواقع، ولكنها تحدد الإطار الفكري الذي يستطيع من خلاله العاملون في ميدان التربية اتخاذ القرارات المختلفة التي تتناسب مع الموقف والمشكلات التربوية وبما يتفق مع الأهداف العامة المستمدة من الفلسفة التربوية الموجودة في المجتمع.
 - أنها ذات طبيعة مستمرة ومتطورة، أي أنها ذات صفة مؤسسة لا تتأثر ولا تتغير بتغير القائمين عليها أو المسؤولين التربويين.
 - أنها موضوعية، أي أنها لا تتأثر بالرغبات الشخصية للعاملين أو المسؤولين التربويين، إلا أنها بالضرورة تكون منبثقة من مبادئ، وأسس، وأهداف عامة، للمجتمع بشكل عام، وهذا لا يعني جمودها وثباتها، إنما يعني تطويرها وتحديثها حسب المواقف والمستجدات.
 - أنها ذات طبيعة قابلة للتغير والمرونة، فهي ليست قوالب فكرية جامدة وإنما قابلة للتعديل والتغيير لتواكب التطور والتغيرات التي تطرأ وتواجه المجتمع.
 - أنها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي توجد فيه، إذ تستمد من معطيات المجتمع الذي وجدت من أجله، وترجم أهدافه إلى واقع، وتنقيد بالمعايير الاجتماعية التي يفرضها، وتحقق أهداف ذلك المجتمع

أهمية السياسات التعليمية:

تكمن أهمية السياسات التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي والنظام التعليمي للدول. وهناك جملة من الأمور التي تؤكد على ضرورة وأهمية السياسة التعليمية، ذكرها الألمي (2008، ص 77) وأبو ناصر والجغيمان (2012، ص 37) ومنها أن السياسات التعليمية:

1. تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجية من خلال المؤسسات المجتمعية، التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة.
2. تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم،
3. توفر الكفايات النوعية لكل فئات المجتمع بمختلف الأبعاد والأعماق، فهي أساس الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات.
4. توائم بين إمكانات المجتمع وبين أهدافه وطموحاته التي يسعى إلى تحقيقها، إذ لا جدوى من رسم سياسات تعليمية مثالية لا يمكن أن ينهض بها الواقع التربوي.
5. تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع وبخاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التربوية.
6. تنظم العملية التربوية وذلك عن طريق التخطيط للمراحل التربوية وقطاعاتها وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة.

العلاقة بين السياسة التعليمية والسياسة العامة:

يشير القحطاني وإبراهيم (2012، ص 28-29) إلى انه يمكن إيجاز العلاقة بين السياسة التعليمية والسياسة العامة في النقاط الآتية:

- أنها علاقة الجزء بالكل، حيث تستمد السياسة التعليمية من السياسة العامة مجموعة من الموجهات والأطر والخطوط العريضة لتسير في نفس الاتجاه. فلا تكاد توجد سياسة تعليمية في أي زمان ولا مكان مختلفة عن السياسة العامة للدولة؛ بل هي انعكاس لرؤيتها وتوجهاتها في أغلب الأحيان.
 - تشتق السياسة التعليمية أهدافها وأغراضها من السيادة العامة للدولة، ومن الفكر السياسي العام، وتعتبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع؛ ويجب أن تتسق مع الأهداف الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى، وهي تعبر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية وثقافية تعكس في مجموعها مطالب المجتمع وأغراضه السياسية، والتنموية والتربوية العامة والمحددة.
- ويشترط في السياسة التعليمية الاتساق مع السياسة العامة، وتضمن المبادئ التوجيهية، والقواعد التنظيمية؛ بما يضمن التنسيق بين مختلف مستويات التعليم فضلا عن أن حاجة مجتمعات الغد إلى إعداد قوي تتجاوز إطار المؤسسات النظامية؛ استعطي السلطات العامة دورا جديدا تضطلع به وفقا لاتجاهين متكاملين.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- دراسة المنقاش (2006)، وهدفت الدراسة إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما وردت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم، لمعرفة مدى توافق سياسة التعليم مع أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن وثيقة سياسة التعليم لم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي منذ أكثر من أربعة وثلاثين عاما، لم تتوافق سياسة التعليم السعودية تماما مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، وحيث لم يتم تطبيق بعض بنود وثيقة سياسة التعليم، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه.
- دراسة حمرون (2009)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز التحولات التي حدثت في نهاية القرن العشرين والتي جعلت من التغيير مطلبا ملحا للمنظمات، وإلى التعرف على التحديات المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. استخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التغيير أصبح مطلبا وهدفا لمنظمات التعليم حتى تحقق أهدافها وخطتها وتتنافس عالميا مع المؤسسات التعليمية، أن التحولات التي حدثت في نهاية القرن العشرين زادت من حتمية التغيير، وأن هناك تغييرات عدة مطلوبة من أهمها تحقيق المرونة القصوى في التكتلات التعليمية، وأماكن الدراسة وأزمنتها، ومرونة المناهج التعليمية، وتركيز أنظمة الجامعات وسياساتها في تحقيق الحرية الأكاديمية والمشاركة المجتمعية ومشاركة العاملين في صنع القرار، والتركيز على تغيير القيم والقناعات والاتجاهات في تطوير سياسات التعليم الجامعي.
- دراسة الشهبان وآخرون 2013، هدفت الدراسة إلى دراسة مدى توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في الاستبانة تم توزيعها على عينة بلغت (152) شخص، وعرض الباحثون لأهم الإجراءات الحديثة التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لتطوير نظم التعليم الجامعي بها، وأهم هذه

الإجراءات: إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية حيث يتم نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية، الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بتدريب أعضاء هيئة التدريس على تقنيات ومهارات التدريس عن بعد، ومدخل الجودة الشاملة بنشره بين هيئة التدريس والإداريين في الجامعات.

- دراسة الدخيل 2014، هدفت الدراسة إلى التعرف على مقترحات تطوير وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في الاستبانة تم توزيعها على عينة بلغت (70) أفراد الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة على النحو التالي: حصلت عبارات السؤال الأول المتعلق بمقترحات تطوير صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط حسابي عام (2.61) من (3.00)، وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثاني المتعلق بمقترحات تطوير محتوى وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (2.61 من 3.00)، وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة، وحصلت عبارات السؤال الثالث المتعلق بمقترحات تطوير معايير إعداد ومراجعة وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على متوسط (2.65 من 3.00)، وهي تقع في الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة.

- دراسة العتيبي 2018، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم. وتمثلت أدواتها في النموذج المقترح لتحليل نظام التعليم السعودي والتي اشتملت على المدخلات والعمليات والمخرجات وكذلك التغذية الراجعة. واستعرضت الدراسة خطة التنمية العاشرة والتي تمثلت في رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وتطوير البيئة التعليمية، وكذلك تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المتبعثين والمتبعثات مع مؤسسات الدولة، حفزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية، كما استعرض رؤية المملكة 2030 والتي تمثلت في سد الفجوة بين المخرجات والتعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وعقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، إضافة إلى إنشاء المنصات التي تعني بالموارد البشرية. وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة خاصة لتوضيح أسباب عدم تطبيق بعض بنود السياسة التعليمية على أرض الواقع، وتأسيس جهاز رقابي ومحاسبي للتأكد من وصول الميزانية إلى الجهة المستفيدة وتفعيلها بما يناسب أهداف النظام.

- دراسة غوص 2020، هدفت هذه الدراسة إلى صياغة معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي بالمملكة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. وقد صممت الباحثة استبانة تكونت من (10) معايير رئيسية، وطبقت على عينة قوامها (951) من أعضاء هيئة التدريس في (5) جامعات حكومية، وكانت النتائج كما يلي: حازت تسعة من المعايير العشرة المقترحة على درجة أهمية كبيرة جداً وهي كالتالي: تكافؤ الفرص التعليمية، التعليم للجميع مدى الحياة، تبني الاتجاهات الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، زيادة المقدرة الاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم، تنوع مصادر تمويل التعليم واستقرارها، فيما حاز معيار واحد المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية على درجة أهمية كبيرة. حصل اثنان من المعايير المقترحة على درجة توافر (كبيرة) في السياسات الراهنة وهما: الأخذ بمتطلبات الثورة التكنولوجية، تكافؤ الفرص التعليمية، وفي حين حازت ثلاثة معايير هي: تبني الاتجاهات

الحديثة في تحسين الجودة وضمانها، التفاعل مع تحديات العولمة والتحول لتدويل التعليم، زيادة مقدره مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم، على درجة توافر متوسطة، أما المعايير الأربعة التالية فلقد كانت درجة توافرها (قليلة) وهي: التعليم للجميع مدى الحياة، الربط بين برامج التعليم العالي والتنمية، تنوع مصادر تمويل التعليم واستقرارها وترشيد الانفاق عليها، تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي، فيما كانت درجة توفر معيار المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية غير متوفرة في السياسات الراهنة.

- دراسة الغامدي والعتيبي 2020، وهدفت الدراسة إلى حصر الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم لتحقيق رؤية المملكة 2030، والكشف عن ارتباطها بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وإيضاح مدى ارتباط كل من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم بالمملكة ومحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. وقد أوضحت الدراسة أن هذه الأهداف متوائمة مع أهداف وثيقة سياسة التعليم في المملكة والتي تم اعتمادها سنة 1389هـ، حيث توصل الباحثان إلى الربط بين الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم وأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والأهداف العامة لسياسة التعليم في المملكة وهو ما يعطي دلالة مباشرة على المرونة العالية التي تمتعت بها وثيقة سياسة التعليم والتي حافظت بها على تأثيرها التعليمي والتربوي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق للدراسات التي تناولت سياسة التعليم المملكة العربية السعودية وبالتنوع في المناهج البحثية والمتمثلة في النقد والتحليل والمقارنة والدراسات الوصفية الميدانية فإن معظم الدراسات هدفت الى التعرف على كيفية تحسين سياسات التعلم أو وضع مقترحات لتحسين سياسات التعلم في المملكة. بينما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها الدراسة الوحيدة- في حدود علم الباحثين - التي تستعرض ابرز السياسات التعليمية التي صدرت في عهد خادم الحرمين الشريفين لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتحليلها لتوضيح مدى ارتباطها بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتحقيقها لأهداف الرؤية التفصيلية والاستراتيجية ومدى ارتباطها بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 والتي وضعتها لتحقيق رؤية المملكة 2030، ومحاولةً بذلك الكشف عن بعض الحقائق الهامة فيها لكل المهتمين في مجال التربية والباحثين ومتخذي القرار وصانعي السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية والتي تعد مدخلاً هاماً لإعادة صياغة تعليمية جديدة من خلالها يتم تحسين وتطوير نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ليواكب التطورات العالمية في أنظمة التعليم، ولمواجهة كافة التحديات والتغيرات العالمية المعاصرة والمستقبلية.

4- تحليل النتائج ومناقشتها.

أولاً- الإجابة على أسئلة للدراسة:

- أ- ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى وزارة التعليم، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
- 1- دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بمسمى (وزارة التعليم): (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، (1436)

جدول رقم (1): دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بمسمى (وزارة التعليم)

| دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي. | | السياسة | |
|--|---|---|--|
| رقم وتاريخ إقرارها | | رقم وتاريخ إقرارها | |
| 67/أ تاريخ 1436/4/9 هـ | | أهدافها يشير الزاحم (2015) أن الدمج يهدف إلى: | |
| تحسين المخرجات التعليمية، والارتقاء بها. عزيز التكامل في تأهيل وتدريب المعلمين والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والإدارية. تيسير إعداد المناهج وتطويرها وفق احتياج الوزارة الجديدة. الارتقاء بأدوات البحث العلمي والاستفادة من مراكز الخبرات والبحوث الجامعية. تنفيذ سياسات تعليمية موحدة لجميع مراحل التعليم تحت إشراف جهة واحدة. بناء خطة استراتيجية موحدة للتعليم تسهم في تحقيق أهداف خطط التنمية للدولة. | | ارتباطها بمحاور الرؤية | |
| اقتصاد مزدهر، وطن طموح | | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | زيادة معدلات التوظيف | ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 |
| بناء رحلة تعليمية متكاملة. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | | |
| تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم. | | | |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية. | | | |
| تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية. | | | |
| توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية. | | | |
| ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة | |
| التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل. | | | |
| تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة | | | |
| تحسين أداء الجهات الحكومية | | | |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة | الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين | | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين | | | |
| تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية | |

يوضح الجدول رقم (1) بأن أهداف دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ترتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم 2030 تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية، وضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والمتمثلة في زيادة معدلات التوظيف، تعزيز فاعلية الحكومة. والمرتبطة بالمحورين الثاني والثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 اقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

2- اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم:

الجدول (2): اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم

| اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم. | | السياسة | |
|---|--|--|--|
| 2 رمضان 1440هـ، 7 مايو 2019م | | تاريخ الاعتماد | |
| المرونة في أداء المهام التي تقوم بها الوكالات والإدارات. تحقيق التكامل في الأدوار. وضع قواعد صحيحة لاتخاذ القرارات السليمة وتسريعها. ضمان المزيد من الحوكمة. تحقيق الكفاءة التشغيلية والفاعلية المستدامة. | | أهدافه يشير وزير التعليم حمد آل الشيخ: إلى أن اعتماد الهيكل للوزارة يحقق: | |
| وطن طموح | | ارتباطها بمحاور الرؤية | |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 |
| تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية. | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزز فاعلية الحوكمة | |
| تحسين أداء الجهات الحكومية. | | | |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. | | | |
| تطوير الحكومة الإلكترونية. | | | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | | | |
| تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّنمية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التّعلم مدى الحياة. تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مُشاركتهم لتحسين الكفاءة الماليّة لقطاع التعليم. رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية | |

يوضح الجدول رقم (2) بأن أهداف اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم ترتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم 2030 تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّنمية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية، ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التّعلم مدى الحياة، تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مُشاركتهم لتحسين الكفاءة الماليّة لقطاع التعليم، ورفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار.

والتي من خلالها يتم تحقيق الهدف الاستراتيجي التالي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 الذي ينص على تعزيز فاعلية الحكومة، والمرتبطة بالمحور الثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: (وطن طموح).

3- قرار إلغاء عدد من المجالس واللجان والهيئات العليا وإنشاء مجلسين مرتبطين تنظيمياً بمجلس الوزراء: (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 1436)

الجدول (3): إلغاء عدد من المجالس واللجان والهيئات العليا

| | | |
|---|---|---------------------------------------|
| إلغاء عدد من المجالس واللجان والهيئات العليا وإنشاء مجلسين مرتبطين تنظيمياً بمجلس الوزراء وتكليف هيئة الخبراء بمراجعة الأنظمة المتأثرة ووضع الترتيبات التنظيمية اللازمة بما في ذلك اختصاصات المجلسين وتشكيل لجنة فنية لدراسة وضع منسوبي الأجهزة الملغية. | | السياسة |
| أ/ 69 تاريخ 1436/4/9هـ | | رقم وتاريخ إقرارها |
| استمرا مسيرة التنمية التي انتهجتها المملكة العربية السعودية. توحيد التوجهات الرامية إلى تنفيذ السياسات والرؤى المنبثقة من الخطط المعتمدة. إيجاد نقلة نوعية على كل المستويات، والاعتماد على التحسين المستمر بما يحقق الجودة الشاملة. رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، بما يؤدي إلى تكامل الأدوار والمسؤوليات والاختصاصات، بما يواكب التطورات والمتغيرات المتسارعة التي طرأت في مختلف المجالات. | | أهدافها يهدف القرار إلى: |
| إلغاء كل من اللجنة العليا لسياسة التعليم، مجلس التعليم العالي والجامعات، والمجلس الأعلى للتعليم. وإنشاء كل من مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. | | اللجان والمجالس المتأثرة بالقرار |
| مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح | | ارتباطها بمحاور الرؤية |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 |
| تعزيز قيم الاتقان والانضباط | تعزيز القيم الإسلامية | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية |
| تعزيز قيم العدالة والشفافية | تعزيز القيم الإسلامية | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف |
| تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية (مثل الجامعات) | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف |
| ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العلم | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف |
| التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف |
| تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الانفاق الحكومي | تحقيق توازن الميزانية العامة | تعزيز فاعلية الحكومة |
| تحسين أداء الجهات الحكومية | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة |
| تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية | التفاعل بشكل فعال مع المواطنين | تعزيز فاعلية الحكومة |
| تعزيز القيم والانتماء الوطني. تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |

يوضح الجدول رقم (3) بأن أهداف قرار إلغاء عدد من المجالس واللجان والهيئات العليا وإنشاء مجلسين مرتبطين تنظيمياً بمجلس الوزراء ترتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم 2030 المتمثلة في تعزيز القيم

والانتماء الوطني، تجويد نواتج التعلّم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل، وتطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تنص على تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، زيادة معدلات التوظيف، وتعزيز فاعلية الحكومة. والمرتبطة بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الثلاثة مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

4- إقرار اللائحة التنفيذية للموارد البشرية. (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2019)

الجدول (4): إقرار اللائحة التنفيذية للموارد البشرية

| السياسة | | إقرار اللائحة التنفيذية للموارد البشرية. | | |
|--|---------------------------------------|--|--|--|
| تاريخ إقرارها | | 1436 / 4 / 9 هـ | | |
| أهدافها أشار وزير الخدمة المدنية إلى أنها تهدف إلى: | | تطوير نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية والقواعد المتصلة بها؛ بما يتفق مع المستجدات والمتغيرات في طبيعة إدارة الموارد البشرية وينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة. تمكين الجهات الحكومية للوصول إلى بنية أساسية سليمة في مجال الموارد البشرية. توفير بيئة عمل محفزة تهتم بالارتقاء في الأداء، من خلال تحقيق نظام حديث يتصف بالمرونة والشمولية، ومعزز لمبادئ كفاءة الأداء، ومحقق للامركزية. | | |
| ارتباطها بمحاور الرؤية | | مجتمع حيوي، وطن طموح | | |
| ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | |
| | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية | تعزيز القيم الإسلامية | تعزيز قيم الاتقان والانضباط. تعزيز قيم العدالة والشفافية. تعزيز قيم العزيمة والمثابرة. | |
| | تعزيز فاعلية الحوكمة | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية. تحسين أداء الجهات الحكومية. تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. تطوير الحكومة الإلكترونية. الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | |
| | | التفاعل بشكل فعّال مع المواطنين. | تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية. دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال. ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها. | |
| | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية | | تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | |

يوضح الجدول رقم (4) بأن إقرار اللائحة التنفيذية للموارد البشرية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم 2030 المتمثلة في تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية، وتطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تنص على زيادة معدلات التوظيف، وتعزيز فاعلية الحكومة. والمرتبطة بالمحورين الأول والثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 مجتمع حيوي، وطن طموح.

5- تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 1440) (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 1438)

الجدول (5): تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب

| تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب . | | | السياسة |
|--|---|---------------------------------------|--|
| قرار رقم (94) وتاريخ 1438/2/7هـ والقرار رقم (108) تاريخ 1440/2/14هـ | | | رقم وتاريخ إقرارها |
| تهدف القرارات إلى إعداد جهة في المملكة العربية السعودية مختصة بالتقويم والقياس واعتماد المؤهلات، في التعليم والتدريب في القطاعين العام والخاص لرفع جودتهما وكفائتهما ومساهمتهما في خدمة الاقتصاد والتنمية الوطنية. | | | أهدافها |
| دمج كل من: هيئة تقويم التعليم العام. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي. المركز الوطني للتقويم والاعتماد المهني. تحت هيئة واحدة تحمل اسم "هيئة تقويم التعليم والتدريب" | | | الهيئات والمراكز المتأثرة بالقرارات |
| مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح | | | ارتباطها بمحاور الرؤية |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 |
| تعزيز قيم الاتقان والانضباط. | تعزيز القيم الإسلامية | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية | |
| تعزيز قيم العدالة والشفافية. | | | |
| تعزيز قيم العزيمة والمثابرة. | | | |
| بناء رحلة تعليمية متكاملة. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف | |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية. | | | |
| تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية (مثل الجامعات) | | | |
| ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل | | | |
| التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة | |
| تحسين أداء الجهات الحكومية | | | |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة | | | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين | التفاعل بشكل فعال مع المواطنين | | |
| تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية | | | |
| تعزيز القيم والانتماء الوطني. تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. | | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |

| السياسة | تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب . |
|---------|--|
| | تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. |

يوضح الجدول رقم (5) بأن أهداف قرار تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب يرتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم 2030 والمتمثلة في تعزيز القيم والانتماء الوطني، تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية، رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار، تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي انص على تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، زيادة معدلات التوظيف، وتعزيز فاعلية الحكومة، والمربطة بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الثلاثة مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

6- اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات: (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2020)

الجدول (6): اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات

| السياسة | اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات. |
|---------------------------------|---|
| تاريخ إقرارها | 1436 / 4 / 9 هـ |
| أهدافها | تنظيم المؤهلات الوطنية عبر توحيد عمليات تخطيطها، وتصميمها، وتطويرها في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير موحدة. ضمان الاتساق بين المؤهلات ومخرجاتها؛ بما ينسجم مع التوجهات الوطنية، ومتطلبات التنمية وسوق العمل. إيجاد لغة مشتركة تضمن الشفافية وسهولة فهم مستويات التأهيل من قبل مؤسسات التعليم والتدريب والتوظيف. تسهيل فرص انتقال المتعلمين بين قطاعات التعليم والتدريب وسوق العمل - وطنياً أو دولياً - بما يساعدهم على الانخراط في بيئة العمل، وإمكانية التنقل بين مختلف المسارات المرتبطة بالمؤهل. تحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة، من خلال الاعتراف بأنماط تعلم متنوعة، توفر مرجعية لتقدم الأفراد عبر التعليم والتدريب. ربط أنواع المؤهلات الوطنية في المملكة العربية السعودية ببعضها؛ بما يضمن اتساقها وجودتها، وتعزيز الثقة بين مؤسسات التعليم والتدريب. |
| ارتباطها بمحاور الرؤية | اقتصاد مزدهر، وطن طموح |
| الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) |
| زيادة معدلات التوظيف | تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل. تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل. بناء رحلة تعليمية متكاملة. توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. |
| تعزيز فاعلية الحوكمة | تحسين أداء الجهاز الحكومي تحسين أداء الجهات الحكومية. |

| اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات. | | السياسة |
|---|--|--------------------------------------|
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |
| تطوير الحكومة الإلكترونية. | | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | | |
| تعزيز القيم والانتماء الوطني. تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التّعلم مدى الحياة. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | | |

يوضح الجدول رقم (6) بأن اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات يرتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم 2030 والمتمثلة في تعزيز القيم والانتماء الوطني، تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية، ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التّعلم مدى الحياة، تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 التالية والتي تنص على زيادة معدلات التوظيف، وتعزيز فاعلية الحكومة، والمرتبطة بالمحورين الثاني والثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

7- اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية: (وزارة التعليم، 2020)

الجدول (7): اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية

| اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية. | | السياسة | |
|---|--|---------------------------------|--|
| 1436 / 4 / 9 هـ | | تاريخ إقرارها | |
| رصد برامج التعليم والتخصصات والمؤهلات التي تقدمها كافة المؤسسات التعليمية وقطاعات التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية وتصنيفها وتحليلها. تحديد معالم واضحة ومحددة لمسارات التدفق والانتقال والتقدم داخل النظام التعليمي وفق معايير ثابتة وموحدة في ضوء المعايير الدولية لتصنيف مستويات ومجالات التعليم. المساهمة في تدويل برامج التعليم الوطنية ومؤهلاتها المكتسبة، وتبويبها في مجموعة متجانسة في مجالات التعليم وتخصصاته، ومستوياته قابلة للمقارنة والتأويل على الصعيد الدولي. ربط التخصصات التعليمية بالفرص الوظيفية المناسبة والمتاحة لكل تخصص. مواءمة القرص الوظيفية لخريجي كل تخصص. المساهمة في مساعدة متخذي القرار لتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. تطوير سوق العمل وتوفير فرص وظيفية أكثر. | | أهدافها | |
| اقتصاد مزدهر، وطن طموح | | ارتباطها بمحاور الرؤية | |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 |
| تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل. | إتاحة فرصة العمل للجميع. | زيادة معدلات التوظيف | |
| تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع | | |
| بناء رحلة تعليمية متكاملة. | | | |
| توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية | | | |

| اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية. | | السياسة |
|---|---|--------------------------------------|
| احتياجات سوق العمل | ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. | تعزيز فاعلية الحكومة |
| تحسين أداء الجهاز الحكومي | تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية. | |
| | تحسين أداء الجهات الحكومية. | |
| | تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. | |
| | تطوير الحكومة الإلكترونية. | |
| التفاعل بشكل فعّال مع المواطنين. | الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | |
| | تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية | |
| | دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال. | |
| | ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها. | |
| تعزيز القيم والانتماء الوطني. تجويد نواتج التعلّم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |

يوضح الجدول رقم (7) بأن اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات يرتبط بالأهداف الاستراتيجية التالية لوزارة التعليم والمتمثلة في تعزيز القيم والانتماء الوطني، تجويد نواتج التعلّم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية، ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة، وتطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي تنص على زيادة معدلات التوظيف، وتعزيز فاعلية الحكومة، والمرتبطة بالمحورين الثاني والثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

- إجابة السؤال الثاني: ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى التعليم العام، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
- 1- إنشاء المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي:

الجدول (8): إنشاء المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي

| إنشاء المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي. | | السياسة |
|---|--|---------|
| رقم القرار وتاريخه | قرار مجلس الوزراء رقم (197) وتاريخ: 1441/3/8هـ. | |
| الأهداف | دعم تمهين التعليم، والارتقاء بمستوى الممارسات المهنية التعليمية إلى مستوى الاحتراف. بناء منظومة التطوير المهني التعليمي في قطاع التعليم ذات كفاءة وفاعلية عالية، ودعم تطبيقها. تنظيم عمليات التطوير المهني التعليمي وبرامجه، وضبط جودته بما يضمن كفاءته وفاعليته في قطاع التعليم على المستويين العام والخاص. تعزيز التنمية المهنية المستدامة في القطاع التعليمي من خلال بناء مسارات مهنية وأوعية تطوير مهني متنوعة. إعداد القيادات التعليمية من خلال الكشف عنهم واستقطابهم وتأهيلهم. | |
| الارتباط بمحاور الرؤية | اقتصاد مزدهر، وطن طموح | |

| إنشاء المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي. | | | السياسة |
|---|---|---------------------------------|--|
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 | الارتباط بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 |
| بناء رحلة تعليمية متكاملة. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف | |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية. | | | |
| توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية. | | | |
| ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل | | | |
| التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل. | | | |
| تحسين أداء الجهات الحكومية | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة | | | |
| تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | | | |

يوضح الجدول رقم (8) بأن أهداف المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي ترتبط بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والمتمثلة في تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية، ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، وتطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تنص على زيادة معدلات التوظيف، تعزيز فاعلية الحكومة، والمرتبطة بالمحور الثاني والثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

2- إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني:

الجدول (9): إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني

| إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. | | السياسة |
|---|--|---------------|
| قرار مجلس الوزراء رقم (35)، وتاريخ: 13 / 1 / 1439هـ | | تاريخ الإنشاء |

| إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. | | السياسة |
|---|---|---------------------------------|
| <p>وضع اللوائح ومعايير الجودة في مجال التعليم الإلكتروني.</p> <p>ضبط جودة برامج التعليم الإلكتروني.</p> <p>منح التراخيص للجهات والشركات المقدمة لبرامج التعليم الإلكتروني التي تقدم شهادات معتمدة.</p> <p>التأهيل للتراخيص التي يمنحها للجهات والشركات المقدمة لبرامج التعليم الإلكتروني.</p> <p>الإشراف على البرنامج الوطني للمحتوى التعليمي المفتوح.</p> <p>إجراء الأبحاث والدراسات في مجال التعليم الإلكتروني.</p> <p>تقديم الاستشارات في مجال التعليم الإلكتروني.</p> <p>تنظيم المؤتمرات واللقاءات وورش العمل.</p> <p>تمثيل المملكة خارجياً في مجال التعليم الإلكتروني.</p> <p>تطوير وقياس مؤشرات التعليم الإلكتروني.</p> | | أهدافها |
| اقتصاد مزدهر، وطن طموح | | ارتباطها بمحاور الرؤية |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 |
| تسهيل ممارسة الأعمال (الجوانب التنظيمية بشكل رئيسي) | تنمية وتنوع الاقتصاد الخاص في القطاع | تنمية وتنوع الاقتصاد |
| تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص. | | |
| خصخصة خدمات حكومية محددة. | | |
| بناء رحلة تعليمية متكاملة. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف |
| تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم. | | |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية. | | |
| توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية. | | |
| ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل | | |
| التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل. | إتاحة فرصة العمل للجميع. | زيادة معدلات التوظيف |
| تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل. | | |
| تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل. | تمكين خلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر | زيادة معدلات التوظيف |
| تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وزيادة الأعمال. | | |
| زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحوكمة |
| تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية. | | |
| تحسين أداء الجهات الحكومية. | | |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. | | |
| تطوير الحكومة الإلكترونية. | | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | | |

| السياسة | إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. |
|--------------------------------------|---|
| ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية | تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التّمنية. واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مُشاركته لتحسين الكفاءة الماليّة لقطاع التعليم. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. |

يوضح الجدول رقم (9) بأن أهداف المعهد الوطني للتطوير الإلكتروني ترتبط بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والمتمثلة في تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار، تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم، تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقييم، تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة، تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، تنوع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم.

والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي تنص على تنمية وتنوع الاقتصاد، زيادة معدلات التوظيف، تعزيز فاعلية الحكومة، والمرتبطة بالمحورين الثاني والثالث لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

3- إقرار لائحة الوظائف التعليمية الجديدة:

الجدول (10): إقرار لائحة الوظائف التعليمية الجديدة.

| السياسة | إقرار لائحة الوظائف التعليمية الجديدة. |
|--|--|
| تاريخها | تم العمل بها رسمياً، بداية من تاريخ: 10/11/1441هـ الموافق 1 يوليو 2020م. |
| أهدافها | الرفع من مستوى الأداء والتهوض بالتعليم في المملكة إلى المستوى اللائق بمكانتها السياسية والاقتصادية على مستوى العالم. بناء نظام تعليمي يسهم في دفع عجلة الاقتصاد، ويمكن الأجيال من المعارف والمهارات، ويتيح فرص الإبداع والابتكار وتطوير المواهب، وبناء الشخصية، ويعزز دور المعلم ويرفع تأهيله. ربط التعيين بالتأهيل العلمي والمهاري. ربط الترقيات بالجدارة والاستحقاق نظير الكفاءة في الأداء والالتزام الوظيفي للمعلم. التمييز الإيجابي للمعلمين المتميزين من خلال رتب علمية مبنية على مستوى الأداء والتطور المهني، وتشمل هذه الرتب: رتبة معلم ممارس، ورتبة معلم متقدم، ورتبة معلم خبير. الإسهام في تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي وتحسينها. إعداد رحلة تعلم شخصية للطواقم التعليمي بهدف رفع قدراتهم على التأقلم مع التحول في التعليم. |
| ارتباطها بمحاور الرؤية | مجتمع حيوي. اقتصاد مزدهر، وطن طموح |
| ارتباطها بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية زيادة معدلات التوظيف |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) |
| تعزيز قيم الاتقان والانضباط. | تعزيز القيم الإسلامية |
| تعزيز قيم العدالة والشفافية. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل |
| تعزيز قيم العزيمة والمثابرة. | |
| بناء رحلة تعليمية متكاملة | |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية | |
| توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات | |

| إقرار لائحة الوظائف التعليمية الجديدة. | | السياسة |
|--|---------------------------|---|
| الأولوية. | | |
| تعزيز قيم العدالة والشفافية. | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحوكمة |
| تعزيز قيم العزيمة والمثابرة. | | |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. | | |
| تطوير الحكومة الإلكترونية. | | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | | |
| تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |

يوضح الجدول رقم (10) بأن أهداف إقرار لائحة الوظائف التعليمية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والمتمثلة في تجويد نواتج التّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية، ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي تنص على تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، زيادة معدلات التوظيف، وتعزيز فاعلية الحكومة، والمرتبطة بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الثلاثة مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

ب- ما السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله- على مستوى التعليم العالي، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟

1- إقرار نظام الجامعات الجديد:

الجدول (11): إقرار نظام الجامعات الجديد.

| إقرار نظام الجامعات الجديد. | | السياسة |
|--|--|---------------------------------------|
| مرسوم ملكي رقم (م/27)، وتاريخ: 2 / 3 / 1441هـ | | تاريخ القرار |
| يهدف النظام إلى تنظيم شؤون التعليم العالي ويعمل على تعزيز مكانته العلمية والبحثية والمجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. | | أهدافه |
| اقتصاد مزدهر، وطن طموح | | ارتباطها بمحاور الرؤية |
| الأهداف التفصيلية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثالث) | الأهداف الفرعية المرتبطة بالتعليم (مستوى ثاني) | الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 |
| تعزيز قيم الاتقان والانضباط. | تعزيز القيم الإسلامية | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية |
| تعزيز قيم العدالة والشفافية. | | |
| تعزيز قيم العزيمة والمثابرة. | | |
| تسهيل ممارسة الأعمال (الجوانب التنظيمية بشكل رئيسي). | تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد | تنمية وتنوع الاقتصاد |
| تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص. | | |
| خصخصة خدمات حكومية بشكل خاص. | | |
| جذب الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر | | |

| إقرار نظام الجامعات الجديد. | | السياسة |
|---|---|--------------------------------------|
| بناء رحلة تعليمية متكاملة. | تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل | زيادة معدلات التوظيف |
| تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم. | | |
| تحسين مخرجات التعليم الأساسية. | | |
| تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية (مثل الجامعات) | | |
| توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية. | | |
| ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل | | |
| التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل. | تمكين خلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر | |
| تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال | | |
| زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد | إتاحة فرصة العمل للجميع. | |
| تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل. | | |
| تمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل. | تحقيق توازن الميزانية العامة | |
| تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي. | | |
| تنوع الإيرادات الحكومية- من خلال تعظيم الإيرادات من الأصول المملوكة للدولة | تحسين أداء الجهاز الحكومي | تعزيز فاعلية الحكومة |
| تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية. | | |
| تحسين أداء الجهات الحكومية. | | |
| تحسين إنتاجية موظفي الحكومة. | | |
| تطوير الحكومة الإلكترونية. | التفاعل بشكل فعال مع المواطنين. | |
| الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. | | |
| تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية | | |
| دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال. | حماية الموارد الحيوية للدولة | |
| ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها. | | |
| ضمان استفادة مستدامة من الموارد المالية. | تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية | تمكين المسؤولية الاجتماعية |
| تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني. | | |
| تجويد نواتج التعلّم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مُشاركته لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم. تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | | ارتباطها بأهداف الوزارة الاستراتيجية |

يوضح الجدول رقم (11) بأن أهداف إقرار لائحة الوظائف التعليمية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والمتمثلة في تجويد نواتج التعلّم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً، تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل، تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية، ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص

التعلم مدى الحياة، تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي تنص على تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، تنمية وتنويع الاقتصاد، زيادة معدلات التوظيف، تعزيز فاعلية الحكومة، تمكين المسؤولية الاجتماعية، والمرتبطة بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الثلاثة مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح.

ثانياً- مصفوفة ارتباط السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز بكل من:

أ- بالمحاور والأهداف الرئيسية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الجدول (12): مصفوفة ارتباط السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) بمحاور وأهداف الرؤية.

| الفئة (المستوى) | محاور رؤية المملكة 2030 | | | | الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 | | | | | |
|-----------------|--|------------|--------------|----------|---|------------------------|-----------------------|----------------------|----------------------|----------------------------|
| | السياسة | مجتمع حيوي | اقتصاد مزدهر | وطن طموح | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية | تمكين حياة عامرة وصحية | تنمية وتنويع الاقتصاد | زيادة معدلات التوظيف | تعزيز فاعلية الحكومة | تمكين المسؤولية الاجتماعية |
| الوزارة | دمج وزارتي التعليم العام والتعليم العالي. | ✓ | ✓ | | | | | ✓ | ✓ | |
| | اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم. | ✓ | | | | | | | ✓ | |
| | الغاء عدد من المجالس واللجان. | | ✓ | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |
| | إقرار اللائحة التنفيذية للموارد البشرية. | | | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |
| | تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب | | ✓ | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |
| | اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات. | | ✓ | ✓ | | | | | ✓ | |
| | اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية. | | | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |
| التعليم العام | إنشاء المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي. | ✓ | ✓ | | | | | | ✓ | |
| | إنشاء المركز الوطني | ✓ | ✓ | | | | ✓ | | ✓ | |

| الفئة (المستوى) | محاور رؤية المملكة 2030 | | | | | | | | | |
|---------------------------------------|-------------------------|------------|--------------|----------|---------------------------------------|------------------------|----------------------|----------------------|----------------------|----------------------------|
| | السياسة | مجتمع حيوي | اقتصاد مزدهر | وطن طموح | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية | تمكين حياة عامرة وصحية | تنمية وتنوع الاقتصاد | زيادة معدلات التوظيف | تعزيز فاعلية الحكومة | تمكين المسؤولية الاجتماعية |
| التعليم الإلكتروني. | | | | | | | | | | |
| | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |
| إقرار لائحة الوظائف التعليمية الجديدة | | | | | | | | | | |
| | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |
| إقرار نظام الجامعات الجديد. | | | | | | | | | | |
| | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | | | | ✓ | |

يوضح الجدول رقم (12) بأن مصفوفة السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) ترتبط بالمحاور والأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 وفق التكرارات التالية:
جدول (13) تكرارات مصفوفة السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) بالمحاور والأهداف الرئيسية لرؤية المملكة العربية السعودية

| م | محاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 | عدد التكرارات | نسبة التكرارات | الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 | عدد التكرارات | نسبة التكرارات |
|---|--|---------------|----------------|--|---------------|----------------|
| 1 | مجتمع حيوي | 3 | 0.16 | تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية. | 5 | 0.18 |
| 2 | | | | تمكين حياة عامرة وصحية. | - | 0.0 |
| 3 | اقتصاد مزدهر | 7 | 0.37 | تنمية وتنوع الاقتصاد. | 2 | 0.07 |
| 4 | | | | زيادة معدلات التوظيف. | 9 | 0.32 |
| 5 | وطن طموح | 9 | 0.47 | تعزيز فاعلية الحكومة. | 11 | 0.39 |
| 6 | | | | تمكين المسؤولية الاجتماعية. | 1 | 0.04 |

ويشير ذلك إلى ارتباط السياسات الوثيقة برؤية المملكة العربية السعودية 2030 وكان الارتباط الأكبر هو في المحور الثالث (وطن طموح) وأهدافه الاستراتيجية والذي ارتبطت به جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة 0.47% ثم يأتي بعده المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) وأهدافه الاستراتيجية بواقع 9 سياسات بنسبة 0.37%، وأخيراً كان الارتباط بالمحور الأول (مجتمع حيوي) وأهدافه الاستراتيجية بواقع 5 سياسات بنسبة 0.16%، ويعزو الباحثان ذلك إلى قوة ارتباط هذه السياسات والقرارات بوثيقة سياسة التعليم التي صدرت في عام 1389هـ، وبتجديد وتطوير التعليم ورؤيته المستقبلية، وكما أن تطوير وثيقة سياسة التعليم وتحديثها سيدعم نجاح هذه القرارات واستدامتها وبالتالي تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ب- ارتباطها بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030

جدول (14) مصفوفة ارتباط السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) بالأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030

| الهدف | الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 | | | | | | | | السياسة | الفئة (المستوى) |
|-------|---|---|--|---|--|---------------------------------------|---|---|--|-----------------|
| | تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات والتدريبية. | رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار | تمكين القطاع الخاص وغير الربحي لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم. | ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. | تعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم والتعلم. | تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. | تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. | تجويد نواتج التعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. | | |
| | | | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | | دمج وزارتي التعليم العام والتعليم العالي. | الوزارة |
| | ✓ | ✓ | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | | اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم. | |
| ✓ | | | | | | ✓ | ✓ | ✓ | الغاء عدد من المجالس واللجان | |
| ✓ | | | | | ✓ | ✓ | | | إقرار اللائحة التنفيذية للموارد البشرية. | |
| ✓ | ✓ | | | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب | |
| ✓ | | | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات. | |
| ✓ | | | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية. | |
| ✓ | | ✓ | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | | إنشاء المركز الوطني للتطوير المهني والتعليمي. | التعليم العام |
| ✓ | | ✓ | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | | إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. | |
| ✓ | | | ✓ | | ✓ | ✓ | ✓ | | إقرار لائحة الوظائف التعليمية الجديدة | |

| الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 | | | | | | | | | | |
|---|--|--|---|---|---|--|--|--|---------|------------------|
| تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التدريبية. | رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار | تمكين القطاع الخاص وغير الربحي لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم. | ضمان التعليم لجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. | تعزيز مشاركة المجتمع في التعليم والتعلم. | تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. | تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التَّمنية، واحتياجات سوق العمل. | تجويد نواتج التَّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. | تعزيز القيم والانتماء الوطني. | السياسة | الهيئة (المستوى) |
| | | | | | | | | | | |

يوضح الجدول رقم (14) بأن مصفوفة السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) ترتبط بالمحاور والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 وفق التكرارات التالية:
جدول (15) تكرارات مصفوفة السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) للأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030

| م | الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 | عدد التكرارات | نسبة التكرارات |
|---|---|---------------|----------------|
| 1 | تعزيز القيم والانتماء الوطني. | 4 | 0.07 |
| 2 | تجويد نواتج التَّعلم وتحسين موقع النظام التعليمي عالمياً. | 10 | 0.17 |
| 3 | تطوير نظام التعليم لتلبية مُتطلبات التَّمنية، واحتياجات سوق العمل. | 11 | 0.19 |
| 4 | تنمية وتطوير قُدرات الكوادر التعليمية. | 10 | 0.17 |
| 5 | تعزيز مشاركة المُجتمع في التعليم والتعلم. | - | 0.0 |
| 6 | ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. | 8 | 0.14 |
| 7 | تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مُشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم. | 4 | 0.07 |
| 8 | رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار. | 3 | 0.05 |
| 9 | تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. | 9 | 0.15 |

وبشير ذلك إلى ارتباط السياسات الوثيق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم وكان الارتباط الأكبر لتحقيق الهدف الثالث والذي اشتملت عليه جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة 0.19%، وفي المرتبة الثانية يأتي الهدفان الثاني والرابع واللذان تسعى لتحقيقهما 10 من السياسات بنسبة 0.17%، وقد أتى الهدف التاسع في المرتبة الثالثة والذي أشارت إلى تحقيقه 9 من السياسات بنسبة 0.15%، وفي المرتبة الرابعة يأتي الهدف السادس والذي أشارت إلى تحقيقه 8 من السياسات بنسبة 0.14%، وفي المرتبة الخامسة يأتي الهدفان الأول والسابع والذي أشارت إلى تحقيقهما 4 سياسات بنسبة 0.07%، ثم يأتي الهدف الثامن في المرتبة السادسة حيث أشارت إلى تحقيقه ثلاث

سياسات فقط بنسبة 0.05%، وفي المرتبة الأخيرة يأتي الهدف الخامس والذي لم تشر إليه أي من السياسات التعليمية.

الاستنتاجات:

يستنتج الباحثان من هذا التحليل بأن السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع المحاور لرؤية المملكة العربية السعودية، وكذلك كان لها ارتباط في جميع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية عدا هدف واحد وهو (تمكين حياة عامرة وصحية) ويعزو الباحثان ذلك إلى تفعيل هذا الهدف بصورة أكبر من خلال السياسات المتعلقة بالعديد من الوزارات الأخرى ومع ذلك فالتعليم بحاجة إلى تفعيل أكبر لهذا الهدف الاستراتيجي والذي يساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة لجميع الجهات والوزارات على كافة مستوياتها، بينما كان ارتباطها عالياً بخمس من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. الهدف الأول من حيث عدد التكرارات حيث بلغت عدد تكراراته: (11) تكراراً بنسبة 0.19%؛ والذي يهدف إلى الحرص على قيام التعليم بدوره الجوهرية نحو التنمية الاقتصادية وتلبية متطلباتها واحتياجاتها، وكان الهدف الثاني من حيث عدد التكرارات هو الهدف الاستراتيجي الرابع لوزارة التعليم: تنمية وتطوير قدرات الكوادر التعليمية. والذي بلغت عدد تكراراته (10) تكرارات بنسبة 0.17%؛ والذي يؤكد على أهمية تطوير الكوادر التعليمية ودورها الفاعل في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة للمجتمع.

وقد حل ثالثاً من حيث عدد التكرارات الهدف الاستراتيجي التاسع لوزارة التعليم: تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية. حيث بلغت عدد تكراراته (9) تكرارات بنسبة 0.15%، ولقد حل رابعاً من حيث عدد التكرارات الهدف الاستراتيجي السادس لوزارة التعليم: ضمان التعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة، حيث حقق (8) تكرارات بنسبة 0.14%.

بينما كان ارتباطها متوسطاً بهدفين من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم وهما الهدف الاستراتيجي الأول لوزارة التعليم: تعزيز القيم والانتماء الوطني والهدف الاستراتيجي السابع لوزارة التعليم: تمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، الذي كان تكرارهما (4) بنسبة 0.07%، ويرى الباحثان أن هذين الهدفين يحتاجان إلى مزيد من العناية والتعزيز لما لهما من دور جوهري في تعزيز الهوية الإسلامية والوطنية وتعزيز الاستدامة المالية من خلال ترشيد النفقات ومساهمة الجهات ذات العلاقة لتمويل التعليم والمساهمة في تطوره، في حين كان ارتباطها ضعيفاً بهدفين من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم حيث حقق الهدف الاستراتيجي الثامن لوزارة التعليم: رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار، حيث بلغت تكراراته (3) تكرارات بنسبة 0.05%، ويرى الباحثان إلى ضرورة تركيز السياسات على هذا الهدف الاستراتيجي الهام والذي يُعد أحد المؤشرات الدالة على تقدم وتطور النظم التعليمية في أي دولة، بينما لم تشير مصفوفة السياسات وارتباطها بالأهداف إلى الهدف الاستراتيجي الخامس لوزارة التعليم: تعزيز مشاركة المجتمع في التعليم والتعلم حيث إن عدد تكراراته كان (0)، ويرى الباحثان ضرورة التركيز على هذا المؤشر وعناية السياسات التعليمية به وتحقيق مبدأ المساءلة المجتمعية للمؤسسات التعليمية ومشاركتهم في التعليم والتعلم لتحقيق الهدف الاستراتيجي لوزارة التعليم. ومن خلال ذلك فإن الباحثين يتفقان مع الدراسات السابقة في ضرورة تحديث وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع التحديث في هذه السياسات والعمل على تحقيق جميع المحاور والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم بنسب عالية وكذلك تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 بنسب عالية.

التوصيات والمقترحات.

- بناء على نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان ويقترحان ما يلي:
- 1- ضرورة تحديث وثيقة سياسة التعليم لتتواءم مع التحديث في هذه السياسات والعمل على تحقيق جميع المحاور والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 ومن ثم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.
 - 2- أهمية الأخذ في الاعتبار عند تطوير السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بأهم المعايير والتوجهات الدولية في بناء السياسات التعليمية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.
 - 3- على السياسة التعليمية أن تتصف بالمرونة وأن تأخذ بزمام المبادرة عند ظهور أي حاجة للتعديل أو التغيير في النظم التعليمية لمواجهة المشكلات التعليمية ومطالب المجتمع وحاجاته.
 - 4- ان تولي وزارة التعليم وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً وذلك من حيث الطباعة والنشر على موقعها الإلكتروني وإعادة تعميمها ولفت الانتباه لها في الميدان التربوي.
 - 5- أن تقوم وزارة التعليم بدعم الدراسات التي تهتم بتحقيق أهداف وزارة التعليم الاستراتيجية 2030 ومن ثم تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.
 - 6- العمل على تعزيز اشراك المجتمع في عملية التعليم من خلال المراكز التدريبية.

قائمة المراجع.

- أبو ناصر، فتحي محمد؛ الجغيمان، عبد الله محمد. (2012). الإدارة والسياسات التربوية في مجال الموهوبين والمبدعين. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الألمي، علي بن عبده. (2008). تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات التعليمية دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية. 15 (4). (106-164).
- الألمي، علي عبده. (2009). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بين الأصالة والمعاصرة. [كتاب الكتروني]. الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الحمري، نايف؛ الموركي، فهد. (2016). وزير التعليم: تقدم الأمن ونمو الاقتصاد والنهوض بالأبناء والمنتجات لن تكون ب(ضربة حظ). [مقال صحفي]. صحيفة الرياض. تاريخ النشر: 2016/1/27م. تاريخ الاسترجاع: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: <https://www.alriyadh.com/1123073>
- ب.م. (2020). الملك سلمان.. 6 أعوام من الإنجازات التاريخية. [مقال صحفي]. دبي: صحيفة البيان الامارتية. تاريخ النشر: 2020/11/17م. تاريخ الاسترجاع: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: <https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2020-11-17-1.4016193>
- حمرون، ضيف الله غضبان. (2009). التغيير في سياسة ونظم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية"، جامعة الازهر: مجلة التربية، العدد 143.
- الدخيل، تغريد بنت محمد بن عبد الله. (2014). مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. مجلة التربية وعلم النفس. العدد 36. المجلد 1. 1-65.
- موقع رؤية المملكة العربية السعودية. (2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية. [مستند pdf]. تاريخ الاسترجاع: 2020/12/22. رابط الاسترجاع: <https://cutt.us/Z9V22>

- الزاحم، إبراهيم. (2015). الملك سلمان رسم سياسة جديدة للتعليم. [مقال صحفي]. الرياض: مجلة المعرفة. تم النشر في: 2015/03/03. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5 هـ من الرابط التالي: http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=432&Model=M&SubModel=182&ID=2407&ShowAll=On
- الشهوان، عبد العزيز شهوان؛ الختلان، منصور زايد؛ الربيعة، صالح محمد؛ الموسى، عبد الرحمن حمد. (2013). توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس: رابطة التربويين العرب. العدد38. مجلد1. (57-84).
- الضويحي، حمود. (2020). تطورات التعليم تعانق السماء. [مقال صحفي]. صحيفة الرياض. تاريخ النشر: الأربعاء 1442/2/6 هـ تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5 هـ من الموقع الإلكتروني: <https://www.alriyadh.com/1843697>
- عبد الوافي، ب.ت. (2017). رؤية 2030 في التعليم: التعليم ورؤية السعودية 2030. وزارة التعليم السعودية.
- العبدلي، ايمان. (2019). تطوير التعليم وفق رؤية 2030. [مقال الكتروني]. موقع تعليم جديد. استرجع بتاريخ: 2020/12/22. من الرابط التالي: <https://cutt.us/durab>
- عبيدات، سهيل أحمد. (2007). السياسات التربوية في الوطن العربي. الأردن. عالم الكتب الحديث للنشر.
- العتيبي، سامية تراحيب. (2018). تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية "الواقع والتطلعات". المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. ع3 إبريل 2018م.
- الغامدي، حمدان؛ العتيبي، فهد. (2020). الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم 2020 وارتباطها بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. المجلة التربوية لتعليم الكبار. العدد1. المجلد2. 337-366.
- عياصرة، معن محمود. (2011). نظم وسياسات التعليم نماذج عربية وأجنبية. عمان. دار وائل للنشر.
- عيد، سعاد محمد. (2013). تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
- غوص، اسرار عبد الرحمن. (2020). معايير مقترحة لبناء سياسة مستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. جامعة الأزهر: مجلة التربية. العدد187. مجلد 1. (443-477).
- القحطاني، عبد المحسن عايض؛ إبراهيم، السيدة محمود. (2012). السياسات العامة والسياسات التعليمية مدخل تكاملي. الرياض. مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- لهلوب، ناريمان يونس. (2012). السياسات التربوية العربية. عمان. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- المحمودي، محمد سرحان. (2019). مناهج البحث العلمي. صنعاء: دار الكتب. الطبعة الثالثة.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. (1436). إلغاء عدد من المجالس واللجان والهيئات العليا وإنشاء مجلسين مرتبطين تنظيمياً بمجلس الوزراء وتكليف هيئة الخبراء بمراجعة الأنظمة المتأثرة ووضع الترتيبات التنظيمية اللازمة بما في ذلك اختصاصات المجلسين وتشكيل لجنة فنية لدراسة وضع منسوبي الأجهزة الملغية. [وثيقة pdf]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/6/22 هـ من الرابط التالي: <https://www.ncar.gov.sa//Uploads//3787ee8a-adae-42f6-8c8f-a5b956407e73.pdf>

- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. (1438). الترتيبات التنظيمية لهيئة تقويم التعليم لعام 1438هـ. وثيقة [pdf]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/6/22هـ من الرابط التالي: <https://www.ncar.gov.sa//Uploads//429ac4a6- a664- 402c- b066- f04ce486bda3.pdf>
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات. (1440). تنظيم هيئة تقويم التعليم والتدريب لعام 1440هـ. وثيقة [pdf]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/6/22هـ من الرابط التالي: <https://www.ncar.gov.sa//Uploads//e8a85c2a- bb20- 494b- a9f3- bbe07464ffe8.pdf>
- المنقش، سار عبد الله سعد. (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات تطويرها. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية. (1). مجلد 19. 381- 440.
- الميداني، عبد الرحمن. (1992). السياسة التعليمية. مجلة المعلم. العدد 42. (12- 14).
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2019) نظام الجامعات، مرسوم ملكي م/ 27 بتاريخ 02/03/1441هـ. [مستند]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: <https://cutt.us/spsBH>
- هيئة تقويم التعليم، والتدريب. (2020). الإطار الوطني للمؤهلات 1441هـ- 2020م. [وثيقة PDF]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: <https://cutt.us/E4Gj3>
- وزارة التعليم. (2020). التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية. [وثيقة PDF]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: <https://cutt.us/C6hgk>
- وزارة التعليم. (2020). نظام الجامعات الجديد عرض الوزارة المعتمد. [وثيقة PDF]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: <https://cutt.us/CCBnC>
- وزارة المعارف. (1416). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة المعارف. ط4.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2019). اللائحة التنفيذية للموارد البشرية. [وثيقة pdf]. تم الاسترجاع بتاريخ: 1442/5/5هـ من الرابط التالي: https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/MCS_Rules_Regs_2019.pdf
- العنزي، أمل خلف. (2016). الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة التكلفة والعائد من التعليم، دراسات عربية في التربية وعلم النفس. السعودية. ع. 76، 305-341